الفصل الثاني

تجارة الرقيق حتى إلغائها

- بدء تجارة الرقيق.
- الرقيق والاقتصاد الزراعي.
- تجار الرقيق وجمعه.
- المعاناة التي كان يلاقيها الرقيق.
- إلغاء تجارة الرقيق.

obeikandi.com

بدء تجارة الرقيق :

بدأت تجارة الرقيق في القرن السادس عشر بعدد لا يتجاوز نصف المليون ، ثم قفز في القرن الثامن عشر إلى ستة ملايين أفريقي ، وكانت السفن البريطانية تنقل حوالي نصف المصدرين منهم إلى أمريكا ومنطقة الكاريبي وهو ما يعني أن بريطانيا كانت تحت المكانة الرئيسية في سوق الرقيق ، وذلك بسبب سيطرتها على الجزء الأكبر من غرب أفريقيا ، وخاصة المنطقة الواقعة بين ساحل الذهب ودلتا النيجر ، وهي أكثر مناطق أفريقيا من حيث الكثافة السكانية [١].

يبدو أن نوعاً من السخرة كان موجوداً بشكل ما في غربي أفريقيا قبل ظهور الأوربيين ، ولكن كان أكثر ما يكون إنسانية ومودة منه إلى الاستعباد والاسترقاق الذي زاوله المستعمرون الأوربيون ، وعملية السخرة إن وجدت في غربي أفريقيا قبل الاستعمار كانت على نطاق ضيق جداً ، ولم تتخذ شكل التجارة إذ لم تستدع الحاجة الاقتصادية أو الفنية التوسع في تشغيل عمال السخرة..

وكان للفلاحين أو المزارعين الحق في زراعة الأرض التي هم في حاجة إليها والتي يستطيعون فلاحتها بأنفسهم دون مساعدة من غيرهم ، وكانت التقاليد والأحكام التي تفرضها النظم الاجتماعية والاقتصادية في غربي أفريقيا والتي لا تزال سارية حتى الآن تقضي بأن يقوم واضع اليد على الأرض بتوزيع ما يزيد عن حاجته على أقربائه المحتاجين وتقدر حاجته هنا بما يسد به أوده.

وكان الرقيق عبارة عن أسرى حروب ، وكانوا إذا ما عملوا في الزراعة إنما يعملون إلى جانب أسرهم ، كما كانوا يعيشون نفس معيشة أصحابهم ، وفي منازلهم ويتزوجون أقرباء أسرهم الذين كانوا يتخذونهم أشقاء أو أولاداً أو أقارب أو أصدقاء لهم، ومن ثم يمكن القول بأنه لم تكن هناك تجارة للرقيق كما وجدت في عهد الأوربيين أو حتى قريبة منها ، وحتى بالنسبة للملوك المستبدين الذين كانوا يمتلكون ضياعاً كبيرة تفوق ما يحتاجون إليه فإنهم لم يستخدموا الرقيق إلا بعد أن عملوا كوسطاء في تجارة الرقيق الأوربية ، إذ استخدموا بعض أبناء القبائل في زراعة أرضهم في ظروف إجبارية

واستبدادية علماً بان السخرة ليست رقيقاً ، فالسخرة عملية استبدادية تقع من الحاكم على المحكوم دون أن يباع المحكوم إلى الحاكم.

وقد تمكن المكتشفون البرتغاليون والأسبان الأوائل والذين يعتبرون رواداً لتجار الرقيق من الاتصال بسكان السواحل في غربي أفريقيا ، والتودد إليهم لإقامة محطات أو مستودعات للمؤن تأخذ منها السفن المبحرة جنوباً حول أفريقيا في طريقها إلى مراكز التجارة الغنية في جزر الهند الشرقية وآسيا ما تحتاج إليه من مؤن ، وبعد هؤلاء المكتشفين وصل الإرساليون ثم تبعهم السياسيون ، ومن العجيب أن كثيرين من حكام غربي أفريقيا كانوا يتبادلون التمثيل السياسي وبعض البلاد الأوربية مثل لشبونة ومدريد والفاتيكان في روما.

وفي أواخر القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر انتشرت تجارة مخففة للرقيق في بعض أجزاء البحر الأبيض المتوسط ، ومن ذلك أن الأتراك والمغاربة كانوا يأسرون الأوربيين ويأخذونهم رقيقاً لا الأفريقيين ، أما إسبانيا والبرتغال فكانتا تأسران العرب والأوربيين والأفريقيين على حد سواء ، ولكن ما إن تم اكتشاف أمريكا في أواخر القرن الخامس عشر حتى تبوأت تجارة الرقيق أهميتها ومركزها الكبير كعملية تجارية مربحة جداً (٢).

إذا كان البرتغاليون هم أول من بدأ تجارة الرقيق في القرن السادس عشر إلا أن هذه التجارة بلغت مداها في بريطانيا ، حتى أن الملكة إليزابيث الأولى شاركت الجلابين في تجارتهم هذه وإعارتهم بعض سفن أسطولها ، وتطلبت إنجلترا عذراً للاتجار بالرقيق الأسود فتبرع لها به رجال الدين ، لقد وجدوا في التوراة ، أن حام بن نوح كان قد أغضب أباه قبل أن نوحا سكر يوماً ثم تعرى ونام ، فأيقن أن ابنه حاما أبصره على هذه الحال ، فلما استيقظ نوح وعلم أن حاما قد أبصره عارياً دعا عليه ولعن نسله الذين هم كنعان وقال بلفظ التوراة : " ملعون كنعان ، عبد العبيد يكون لإخوته .... وليكن كنعان عبدا لهم ، ليفتح الله ليافث فيسكن في مساكن سام ، وليكن كنعان عبدا لهم" وبما أن الأوربيين

يعتقدون أنهم أبناء يافث وأن الزنوج هم أبناء كنعان بن حام فقد أفتوا بأن استعباد الزنوج مباح لهم وواجب. والتوراة أساس الدين ، والغريب أن الأوربيين وصلوا إلى القرن العشرين من تاريخ المدنية ولا يزالون يعتقدون خاصة الإنجليز والأمريكان ، أن الرقيق مباح وأن الاتجار بالبشر كالاتجار بالقطن والدجاج ، على أنهم يحرمون تجارة الرقيق من المؤتمرات والصحف والمجلات ولكنهم يسترقون الناس ويهدرون الكرامات ، ومن المعروف أن معاملة هؤلاء الإنجليز والأمريكان والهولنديين للزنوج معاملة سيئة ، وما نراه ونسمعه في معظم الأحيان عن التفرقة العنصرية ومساوئها [٣] يفوق الخيال ، لعنة الله عليهم.

الرقيق والاقتصاد الزراعي :

اختلف نظام الرق في العالم الجديد اختلافاً كبيراً من منطقة إلى أخرى : ففي المستعمرات التي كان يشرف عليها الكاثوليك مثلاً نجد البيض يعترفون بأن العبد له روح وله حقوق معينة يجب أن يسمح بها سيده ، وأن يحترمها النظام السياسي القائم ، وكان لهذا النظام تأثيره في التعريف القانوني للعبيد وظروف عملهم وشروط عتقهم ومركز العبد في المجتمع بعد عتقه ، وكان الاتجاه عامة يميل نحو إخضاع المركز الاجتماعي إلى مركز العبد وشخصيته كعبد مسترق بمعنى الحط منه ، أما في أمريكا اللاتينية فنجد هذا الارتباط بينهما غير مستقر ، فقد كان الأوربيون في مناطق أمريكا اللاتينية يصممون على الاحتفاظ بتقاليد الرقيق المعمول بها في أسبانيا والبرتغال والتي تقوم على أن مركز العبد المسترق يتوقف على عدة عناصر يمكن تعديلها بشكل ما ، فمثلاً قد يعمل العبد ليشتري حريته ، وقد يستعطف صاحبه أو يستعطف الحكومة لتعتقه، أو أن يعتق إذا مات صاحبه ، وكانوا يعتبرون رغبة الرقيق في الحرية أمراً طبيعياً وكان الأسبان والبرتغاليون يرون في مساعدة الرقيق للحصول على حريته أمراً طبيعياً ينادي به الدين.

وعلى النقيض من ذلك كانت الحال في الأقطار التي يحكمها البريطانيون والفرنسيون والأمريكيون في العالم الجديد ، وكانت عملية الرق نظاماً جديداً اعترفوا به رسمياً وقانونياً ، كما كان هذا النظام يضفي لوناً أو صبغة قانونية واقتصادية واجتماعية وسياسية على العبيد تمكن الرجال البيض من استغلالهم لمصلحته أفضل استغلال ،

بحيث يغل له أكبر فائدة مع ضمان استمرار هذا النظام عن طريق تملك الذين يلدهم الرقيق ، وكانت القوانين المتبعة في المستعمرات الإنجليزية والفرنسية والمناطق الأمريكية تحلل الرق كنظام ، وتحلل استغلال عمل الرقيق واستبعاد أولاد الرقيق واستمرار خدمة الرقيق للبيض ، وقد سوغوا استعباد سكان غربي أفريقيا أولاً على أساس أنهم شعب ثقافته منحطة ولا يعبد المسيح.

ولكي يعملوا على استمرار نظام الرق اتخذوا من لون الأفريقي الأسود سبباً لاسترقاقه واستغلاله أفضل استغلال ، ومداومة بقائه وأولاده عبيداً ، ولتسويغ عبودية الأطفال لهم راحوا يدعون أنهم يتبعون أصلهم أو والدهم مع التأكيد على وجوب تشغيل العبيد المتقدمين في السن حتى لو فاقوا في علمهم وثقافتهم الأوربي الأبيض.

ونحن نعلم أن التكأة الأولى التي اتخذها الإنجليز والفرنسيون هي أن عبيد غربي أفريقيا أقل ثقافة من الأوربيين ، وأنهم من الوثنيين ، وكان من المتحتم على البيض لتأييد نظام العبودية أن يلجئوا إلى خلق أسباب جديدة مثل اللون الأسود أو الإنحدار من صلب أفريقي كسبب من أسباب الاسترقاق.

وقد وجدت هذه الأسباب الجديدة تأييداً عارماً من البيض ، فكان الإنجليزي أو الفرنسي من أصحاب المزارع إذا أراد أن يحسن معاملة العبد نظر إليه وكأنه ينظر إلى طفل ، أما في غالبية الأحيان فكانت نظرته إليه كنظرته إلى حيوان متوحش ، وكان الأوربيون من الإنجليز والفرنسيين يعتقدون أن العبيد لا يستحقون الحرية ، وأن الطبيعة قد جعلتهم غير جديرين بها فهم سود اللون وأرقاء ، وكانت غالبية المزارع قد نشأت في المناطق الواطئة خلف ساحل البحر الكاريبي أو على ساحل خليج المكسيك أو عند ساحل جنوب الأطلسي ، حيث يلمس المحيط حدود الولايات المتحدة الجنوبية ، وكانت المزارع التي تدر أكبر ربح تلك التي تقوم على زراعة المحصولات السوقية على نطاق واسع : مثل البن والسكر والقطن ، وهي زراعات تتطلب مجموعات كبيرة من الأيدي العاملة ، وكما حدث في غربي أفريقيا كانت الفلاحة وقتئذ تعتمد على سواعد الأرقاء الذين

يستخدمون الفئوس ، ولم يعرف الأوربيون في ذلك الوقت في مزارعهم طريقة الري على الراحة ، بل كانوا يعتمدون على الأمطار ، كذلك لم يكن يستخدمون المسمدات العضوية أو غير العضوية ، بمعنى أن أساليب الزراعة تحت إشراف الرجل الأبيض في العالم الجديد كانت أشبه بأساليب الزراعة في غربي أفريقيا [٤] وبالتالي فهي زراعة بدائية قليلة الإنتاج.

وعلى النقيض من تمرس الأفريقي في أعمال الفلاحة ومعرفته بأصولها نجده يواجه منتهى القلق نتيجة تغيير جذري في حياته الاقتصادية والاجتماعية وينطبق هذا أكثر على ما ينطبق على الذكور منه على الإناث ، ففي غربي أفريقيا كان الأفريقي يمتلك الأرض التي يزرعها هو وأسرته وأقرباؤه ، كما كان يمتلك أدوات الزراعة ومن ثم ما تنتجه الأرض من خيرات ، وكان الأفريقي يملك زمام نفسه ، فلا أحد يسوده أو يتحكم فيه كما كان يملك زمام عمله : بمعنى أنه كان مع أسرته المتسلط وصاحب الأمر في نوع العمل الذي تتطلبه الزراعة ، كما كان مع رؤساء الأسر الأفريقية المجاورة أو التي تسكن نفس (الحوش) يتحكم في النظام الاقتصادي للأسرة أو القبيلة ، أما في حياة العبودية في الأمريكتين بعد استرقاقه فلم يكن يمتلك الأرض التي يفلحها أو أدوات فلاحتها أو الحاصلات التي تنتجها ، بل لم يكن يمتلك زمام نفسه ، كان عبارة عن سلعة يمتلكها سيده أو جزء من رأس مال صاحب الأرض يستخدمه في الإنتاج أو يبيعه في سوق النخاسة وفق ما تقتضي به مصلحته المالية [٥] ولذلك عانى الرقيق كثيراً بسبب سوء المعاملة وانتقاله من سيد إلى آخر ، وقد يؤدي ذلك إلى إنهاك قوته.

وهذا المركز الاقتصادي الذي لا حول للرقيق فيه ولا قوة قد أثر في جميع نواحي الحياة المحيطة به وبالأخص في الأنماط المميزة للثقافة الزنجية الأمريكية الجديدة التي بدأت تظهر في العالم الجديد ، وهذا الوضع المتردي للأفريقي قد حد من قدرة العبد الأفريقي على تشكيل مستقبله أو تحديد إطار حياته أو حياة أسرته أو المجتمع الذي يعيش فيه ، ونحن نعلم أن من أركان السلطة الشخصية للرجل الأفريقي في غربي أفريقيا حتى هذه اللحظة قدرته على التصرف في السلع التي ينتجها ، وبعبارة أخرى تملكه وسائل

الإنتاج من أرض وأدوات ، وما تنتجه من محصولات تحتاج إليها أسرته التي تعتمد عليه في الحصول على حاجاتها المادية.

أما مركزه في العالم الجديد فكان عبارة عن ترس في آلة ضخمة وتخضع لملكية الرجل الأبيض ، ولم يكن مسموحاً له أن يسيطر على نفسه أو جسده ، ولقد وجد الأفريقي أن هذا الوضع الاقتصادي المتردي قد حرمه التمتع بوضعه الاقتصادي السابق في بلاده ، ومن ثم ضعفت سلطة الأب على أولاده وزوجته بل داخل مجتمعه ، فالأفريقي عندما كان يتعامل هو والرجل الأبيض أو مجتمع الرجل الأبيض كان يشعر بوضعه المتردي في الحضيض ، هذا الوضع الذي عززته وأكدته مجموعة من القوانين تحرم عليه امتلاك الأرض ، أو العمل في بعض المهن أو شغل غالبية الوظائف أو أن يبيع عمله لغير سيده !

والواقع أن النظام الأسري الذي تركه الأفريقي وراءه في غربي أفريقيا ، والذي يشبه البنيان المتماسك والذي يتحكم فيه رب الأسرة – أصبح لا وجود له في مجتمع الزنوج سواء في أمريكا الشمالية أو الجنوبية ، بل على العكس ، نجد الأسرة الزنجية في العالم الجديد تلتف حول الأم ، فلم يكن للرجل من دور يذكر ، إذ لم يتعد دوره الأسري الناحية البيولوجية ، وخاصة في مناطق مثل ميري لاند وفرجينا ، حيث كان الرجل الأبيض يقيم مزارع خاصة للإكثار من الزنوج لبيعهم في المناطق الجنوبية وكأنهم ماشية ، كما وجد الرجل الأبيض في وجود الأواصر الأسرية المتينة في المجتمعات الأفريقية تهديداً كبيراً لحصوله على ربحه من سلعة الإنسان الأفريقي ، وتحدياً لنظام الاسترقاق الذي يجب أن يستمر لخدمة الرجل الأبيض ، وإذا ما وجدت أواصر أسرية قوية في مجتمع من العبيد كان هذا دليلاً على مقاومة هذا المجتمع لضغوط خارجية قوية تعمل على تفكيك المجتمع الزنجي.

على أننا لا ننكر وجود هيكل داخلي للمجتمع الزنجي في العالم الجديد : فمن ناحية كان خدمة المنازل والعبيد الذين يعملون في الصناعة يتمتعون بمركز اجتماعي

واقتصادي مميز عن غيرهم ، وقد صحب ذلك بطبيعة الحال اختلاف في السلوك وطريقة الكلام والمعاملة ، بل في نوع السلع الاستهلاكية التي يستهلكها الزنوج وغيرها من أسباب الحياة ، فمن ناحية خدمة المنازل كنا نراهم يحاولون في سلوكهم محاكاة أسيادهم البيض ، ومن ناحية عمال الصناعة كانوا يحتلون مركزاً اجتماعياً في الوسط الزنجي أعلى من غيرهم سواء عمال الزراعة أو خدمة المنازل ، ذلك على الرغم من وجود القيود المختلفة التي فرضها الرجل الأبيض على الزنوج وحرم عليهم حق الملكية وحق الانتخاب وحق المعيشة في مناطق البيض أو خارج تلك التي يحددها البيض للزنوج ، بل كان هؤلاء مجبرين على ارتداء أزياء معينة لتمييزهم ، تلك القيود التي فرضها الرجل الأبيض للحد من حركتهم الاجتماعية ومنعهم من منافسة البيض ! وبمضي الوقت تمكن عدد قليل جداً من العبيد الذين أعتقهم أسيادهم البيض من امتلاك بعض الرقيق ، وبمضي الزمن أيضاً وجدت طبقات اجتماعية داخل المجتمع الزنجي الذي تم عتقه تقوم على تفاوت في الثروة ، وهذا التفاوت مرجعه الوضع الاقتصادي ودرجة اختلاط المعتوق بالرجل الأبيض ، وهذه الفوارق الطبقية إنما هي في الواقع انعكاس للفوارق الطبقية في المجتمع الأبيض المتسلط. [٦] وأن هذه الطبقات لا تتساوى مع أدنى الطبقة البيضاء ، فطبقة المعتوقين أو العبيد أدنى طبقات المجتمع.

وكان الأوربيون قد وجدوا أراضي زراعية خصبة في المنطقة المدارية وشبه المدارية المحيطة ببحر الكاريبي وجزر الهند الغربية ، كما وجدوا في هذه المنطقة معادن كثيرة ، ولكي يغتنوا بسرعة وبوفرة طلبوا أعداداً كبيرة من العمال ، ولم يكن الهنود المقيمون في البحر الكاريبي المنتشرون هنا وهناك يكفون سد حاجة الأوربيين الرأسماليين ، كما أن الأوربيين الذين حطوا بهذه المنطقة لم يكن لديهم نظام مركزي سياسي يستطيع أن يستوعب الهنود الحمر ويسيطر عليهم وعلى زعمائهم ، وقد جرت عادة الأوربيين أن يقتلوا غالبية سكان المناطق التي يسيطرون عليها ، ومن ثم إزداد افتقار المناطق الجديدة المحتلة إلى الأيدي العاملة ، كما ازداد التوسع الأوربي وخاصة في المناجم والمزارع الكبيرة ، وقد وجد الأوربيون في غربي أفريقيا منطقة يستطيعون أن يحصلوا منها على

الأيدي العاملة المطلوبة في العالم الجديد وخاصة أنها رخيصة ، وأن بها محطات للسفن المتجهة أصلاً إلى جزر الهند الشرقية.

وفي أول الأمر حاول الأوربيون إقامة علاقات ودية مع سكان غربي أفريقيا خدمة لمصالحهم ، أي لحماية طرق التجارة البحرية وتأمين محطات التموين لانقاذ أرواح البحارة الذين تغرق سفنهم في هذه المناطق ، ولكن الجشع الاقتصادي والسياسي غلبهم على أمرهم ، وكانت حاجتهم إلى العمال لزراعة الأراضي الواسعة عبر الأطلنطي ملحة جداً ، فأرسلوا الإرساليات التبشيرية ، وكانت مهمة الإرساليات في أول الأمر تعزيز قبول الذين اعتنقوا المسيحية لعبودية الرجل الأبيض ، ومن ثم كانت تجارة الأجساد البشرية في غربي أفريقيا قائمة على أساس تقريب الرجل الأسود إلى الرجل الأبيض وتقبله سيادته ، ومن ثم تحويل الزنوج عن طريق اعتناقهم المسيحية إلى عبيد يخدمون الرجل الأبيض في العالم الجديد [٧].

وكانت أنجولا والكنغو أكبر مصادر الرقيق في إفريقيا واحتلت لواندا المرتبة الأولى بين جميع الموانئ المصدرة لهذه السلعة ، فقد بلغ عدد الصادر من المستعمرتين ٤ ملايين زنجي في الفترة من ١٥٨٠ إلى ١٨٣٦ أسهمت أنجولا وحدها بثلاثة أرباع هذه العدد ، أما بالنسبة لأسواق التصدير فقد ابتلعت البرازيل ٥٠% ومنطقة الكاريبي ٣٠% واستوعبت منطقة نهر بلات Plat River ما يتراوح بين ١٠ ، ١٥% من جملة هذا العدد [٨].

وتقدر بعض المصادر أن عدد الرقيق الذي تم شحنه من غرب أفريقيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، في الفترة من ١٧٠٠ إلى ١٨٠٠ بنحو ٣٠٠٠٠ فرد في السنة ، وفي الفترة ما بين ١٨٠٠ إلى ١٨٥٠ بنحو ٦٠٠٠٠ في السنة وجملة ما تم نقله من الأشخاص في الفترة من ١٥٠٠ إلى عام ١٩٠٠ بحوالي من تسعة إلى اثنتا عشرة مليونا من الأشخاص خلال أربعة قرون من هذه التجارة وهذه الأعداد كانت تنقل من على

امتداد الساحل إلى السنغال إلى الرأس – كما أن أعداد غفيرة منهم قد تم جلبها من ساحل الذهب – وساحل الرقيق [٩].

كما بلغ عدد من استوطنوا أمريكا على امتداد ثلاثة قرون بلغ ما بين عشرة وعشرين مليوناً عدا من لقى حتفه أثناء عبور الأطلنطي وحرقاً أثناء الغارات التي كان يشنها تجار النخاسة لصيد الرقيق أما الموتى فقد بلغوا عدة ملايين ، ولقد جلب معظم هؤلاء الرقيق من تلك المنطقة التي أطلق عليها ١٩٠٠ اسم نيجيريا ، أما المنطقة الواقعة بين السنغال والكونغو وكذلك الواقعة شمال غينيا وكان حجم الرقيق المصدر منها قليلاً وبسيطاً [١٠] .

تجار الرقيق وجمعه :

يمثل الرقيق السلعة التجارية الأولى في أنجولا ويعتبر حاكمها العام التاجر الأول فيه ، وهو لا يسهم بالضرورة برأس مال نقدي في التجارة بل يكفيه مركزه وقوته وماله من صلاحيات يخولها له قرار تعيينه ويلي الحاكم العام في الأهمية في سوق النخاسة المقاول الذي يعمل لحساب نفسه أو لحساب شركات استثمارية كبرى تقوم بشراء امتياز جمع الرقيق في فترة معينة بعدد معين على أن تدف ضريبة على كل زنجي تجمعه وبطبيعة الحال كانت هذه الامتيازات تعدل بالاتفاق مع الحاكم العام ورجال الإدارة بقصد الاستزادة من جمع الرقيق عن الحد المعين في الامتياز أو إطالة المدة بالتحايل على شروط الامتياز وما إلى ذلك.

ويأتي بعد ذلك التجار المحليون الذين يعملون لحساب أنفسهم أو لحساب كبار المقاولين ويقيم هؤلاء التجار في لواندا وأحياناً يقيمون في المناطق الداخلية ويتعاونون مع التجار الوطنيين الذين يجمعون لهم الرقيق إما من المستعمرة ذاتها أو من خارجها.

وبالإضافة إلى هذا النشاط (المشروع) كانت المستعمرة مليئة بالمغامرين الذين يمارسون التجارة دون تراخيص من الدولة.

ويتم جمع الرقيق بصورة متعددة ، فهو يجمع في القاع الداخلية بواسطة الزعماء المحليين الذين يقدمونه كبديل عن الضرائب المقررة عليهم أو للمقايضة عليه بالسلع المصنوعة ، وكانت الطريقة الأخيرة أقل نجاحاً في أنجولا عنها في ساحل غانا، ولذلك لجأ التجار إلى إرسال عملائهم في عدد من تجار الرقيق محملين بالسلع المختلفة من الأقمشة والنبيذ والآلات المعدنية إلى المناطق الداخلية ويتجول هؤلاء للتفاوض مع الزعماء المحليين على مقايضة ما يحملونه من سلع بما لدى هؤلاء الزعماء من رقيق لفترة قد تصل إلى سنة وينقل المحصول الذي يتجمع على هذا النحو سيراً على الأقدام إلى لواندا حيث يتم إعداده للتصدير.

ويعمل التجار والعملاء وحكومة الإدارة على إثارة الحروب المحلية بين الجيش البرتغالي والقبائل ، أو بين القبائل بعضها والبعض الآخر فقد كان من المألوف في ذلك الوقت بيع أسرى الحرب وفرض غرامات من الأسرى على القبائل المهزومة ، وتقوم حكومة الإدارة ببيع ما يتجمع لديها من الرقيق على هذا لكبار المقاولين الذين يتولون عملية تصديره.

هذه الطريقة البشعة كانت بالنسبة لذلك العصر فوق مستوى النقد بل أن هزيمة الوثنيين واسترقاقهم كانت تعد عملاً مسيحياً رائعاً.

ومن المصادر الأخرى للرقيق ما يمنحه التاج أو الحاكم العام للضباط وكبار رجال الكنيسة على سبيل المكافأة من الإقطاعيات الضخمة من الأرض التي تشمل عدداً من القرى والقبائل ، ويحصل أصحاب هذه الإقطاعيات الضرائب من زعماء القرى والقبائل على صورة رقيق يبيعونه بدورهم للتجار والمقاولين ، وكان من المألوف في ذلك الوقت أن تلجأ الكنيسة إلى تمويل مشاريعها الدينية عن طريق عوائدها من تجارة الرقيق ولم يكن عملها هذا يواجه استنكاراً [١١].

أما تجارة دارفور أدت إلى أن تصبح أسيوط أكبر وأعظم أسواق تجارة الرقيق في مصر نظراً لقدوم هذه القوافل إليها كل عام ومعها آلاف من العبيد لتموين الأسواق

المصرية وأسواق الولايات العثمانية الأخرى ، وقد انتظمت تجارة دارفور القادمة عبر طريق درب الأربعين وأصبحت قوافل الرقيق تفد إلى أسيوط مرتين في اليوم. وكانت تفرض ضريبة على العبيد القادمين من السودان إلى أسيوط قدره ٢٥ قرش عن الرأس الواحد من العبيد . وكانت قوافل سنار تدفع ضريبة في منفلوط بمقدار ٢٢ بارة عن كل رأس عبد بعد أن تترك أسيوط في طريقها إلى القاهرة لبيع ما تبقى من تجارتها [١٢]. وتولت قافلة سنار جلب العبيد الذين كانوا من أصل حبشي[١٣].

سعت الحكومة المصرية لدى الباب العالي لضم سواكن ومصوع للسيطرة على المنافذ الرئيسية لتصدير رقيق مناطق أعالي النيل الأبيض وسدها أمام تجار الرقيق ، حيث طلبت الجمعية الجغرافية الملكية بلندن عام ١٨٦٤ من إسماعيل القضاء على الرقيق ، وقد صدر بشأنهما فرمان في ١١ مايو ١٨٦٥ بأن يكون ميناءي سواكن ومصوع مع مديرية التاكة التي هي ضمن أملاك السودان المصري منذ عهد محمد علي وذلك للقضاء على تجارة الرقيق [١٤] فقد اعتنى الخديو اسماعيل بطرق القوافل بين الخرطوم وسواكن عبر كل من بربر وصحراء التاكة ويأتي الرقيق إلى سوق الخرطوم من الجنوب والغرب حيث قناصته من البقارة وأيضاً من جهات البلاد المختلفة [١٥]. وفي الخرطوم وكردفان نجد أن الأوربيين المسيحيين رواد الحضارة كانوا يمارسون تعدد الزوجات السوداوات ، ولا يخفون ذلك أبداً ، هؤلاء رسل التقدم، وذلك لعدم وجود إجبار اجتماعي ، السوداوات أصبحن أمهات بسبب هذه التجارة غير المشروعة وذلك لانغماس هؤلاء التجار في ملذاتهم وشهواتهم [١٦].

المعاناة التي كان يلاقيها الرقيق :

كانت تجارة الرقيق تحدث نتيجة حروب قبلية قديمة ، ولقد ضاعف الأوربيين من إشعالها نظراً لحاجتهم الماسة إلى الرقيق ، مما دفع الإفريقيين إلى أن يهاجموا إخوانهم ويحرقوا قراهم ويستولوا على حيواناتهم للانتفاع بها ، وعلى أصحابها لبيعها لتجار الرقيق [١٧].

ولقد استمر الحال على هذا المنوال إلى ما بعد مشاركة التجار الأمريكيين التجار الأوربيون في عمليات الحصول على الرقيق أبان القرن التاسع عشر وكلما اشتد الطلب على الرقيق ازدادت الغارات شدة وعنفاً إذ كان الغزاة يهاجمون القرى عند الصباح ، أو أثناء الليل ، ويقيمون بإشعال النار في المنازل ، وإطلاق الرصاص على الأهالي وإذا بادر السكان بالهرب تلقفتهم قوات المحاصرين فيصطادونهم كالأرانب، وكان الموت نصيب من يقاوم حتى أدنى مقاومة [١٨].

وكان الرقيق بعد قنصه يساق كالماشية بعد أن يسلسلوا من أعناقهم بالحبال والسلاسل ، وعليهم حراس في أيديهم الأسواط التي يهوون بها بسبب وبدون سبب على أبدان هؤلاء التعساء ، كما أن الطعام والشراب لا يقدم لهم إلا نادراً ، وكان من يسقط إعياء يفك وثاقه ، ويترك مكانه حتى يلفظ أنفاسه ، وكان الإرقاء يوصمون عادة بعلامة خاصة بأجسادهم ، وإذا وصلوا إلى الشاطئ مكثوا في الزرائب إلى أن تصل السفن التي ستقلهم إلى الولايات المتحدة عبر الأطلنطي [١٩].

كما أن هؤلاء الزنوج الذين يتم الحصول عليهم عن طريق الحرب ، أو المطاردة أو في أثناء الغارات يباعون كأسرى حرب ، وكان هؤلاء يقومون بالعمل في مقاطعات أعدائهم ، كما كان بعض التجار يحصل على الأرقاء من خلال وضع خطة معينة لترغيب الشخص المراد الحصول عليه في أن يحمل إلى أنفسهم ، ويباعوا بعد ذلك كعبيد رغم اعتراضهم على مثل هذه التصرفات التي تعد خطفاً بالإكراه [٢٠].

وفي سنة ١٨٠٧ – ١٨١٠ حصلت الولايات المتحدة على الكثير من الرقيق من سيراليون وليبيريا بأفريقيا الغربية ، وبالرغم من أن الكثير من الرقيق الذي حصلت عليه الولايات المتحدة من مناطق الأشانتي والفانتي التي يمثل رقيقها أحسن الأنواع أن الكثير منهم لقى حتفه [٢١].

وكانت قسوة التجار الإفريقيين تفوق قسوة غيرهم من التجار الأوربيين والأمريكيين وكان الرقيق لا يشترى أو يباع إلا بتصريح يعطيه الزعيم الأفريقي ، والذي كثيراً ما

يقتصر منحه على سفينة واحدة ، وكان الزعيم الأفريقي يعرض أحياناً عدداً من الرقيق بأعلى من السعر العادي يدعون أنهم رقيقه الخاص ، وكثيراً ما كان يطلب دفع إتاوات نظير العبيد الخارجين من بلده ، وسارعت الدول الغربية إلى التنافس على كسب رضى هؤلاء الزعماء الأفريقيين [٢٢] ولم يدرك زعماء القبائل الإفريقية أن الدائرة تدور عليهم بعد قيامهم ببيع أهاليهم من الأفارقة لمكاسب شخصية كالمال أو الانتقام من قبائل أخرى ، وقد سهل ذلك للاستعمار الأوربي استعمار القارة الأفريقية (قارة أصبح أهلها عبيد فكيف تدافع عن نفسها ؟).

وقد كتب الرحالة المستكشفين وملأوا كتاباتهم بوصف القرى المخربة ، وشرحوا المعاملة السيئة التي لقيها أهالي إفريقيا على أيدي تجار الرقيق ، ثم ذكروا أن معنى وصول عبد واحد إلى الساحل هو صيد عشرة في داخل القارة ، بموت تسعة منهم في أثناء السير ، ومن سوء المعاملة والجوع ، وأن القرى التي أصبحت مخربة نتيجة لعمليات صيد الرقيق ، وأن ذلك هيأ الطريق لفتح القارة أمام الرجل الأبيض ونفوذه ، وأن كتابات هؤلاء المستكشفين مهدت لتهيئة الرأي العام في أوربا للتدخل في شئون القارة الإفريقية [٢٣] وكان العبيد يركبون السفن بعد تجميعهم في المواني ، وكانت عملية العبور فظيعة إذ كانت الأجساد ترص الواحد إلى جوار الآخر ، دون أن تتمكن من الحركة ، وكانت نسبة الوفيات تصل في المتوسط إلى ٢٠ أو ٢٥% في خلال هذه الرحلة [٢٤].

وفي لواندا كان يتم تجميع الرقيق ويحتفظ به في الحظائر والمخازن والمعازل المكشوفة المخصصة لذلك ليستريحوا مما حل بها من ضعف وهزل بسبب المسافات الطويلة التي قطعوها سيراً على الأقدام من جهة ولينتظروا الناقلات وإجراءات الشحن من جهة أخرى ، وإذا تأخرت عملية التصدير يؤجرون للعمل في المزارع المجاورة أو في الإنشاءات الحكومية المختلفة ، فإذا حانت ساعة الرحيل أقيم أغرب حفل ديني عرفه التاريخ يحضره الأسقف الذي أقيم له كرسي كبير ثابت من الرخام على رصيف الميناء ويقف حوله الرسميون وكبار الموظفين ، ثم يقف الأسقف على كرسيه الرخامي وأمامه رعاياه التعساء ليعمد هؤلاء الرعايا (الرقيق) بالجملة .... أما الرقيق الذين يصدرون

بواسطة التهريب من الموانئ الصغيرة فقد كانوا يعفون من حضور هذا الحفل المثير للغرابة والاشمئزاز.

وتعتبر الرحلة عبر الأطلنطي أبشع مراحل التجارة على الإطلاق ، بحيث يحق لها أن تسمى بالعذاب الأكبر فقد حفلت كتب الإنسانيين المناهضين لتجارة الرقيق في القرنين ١٨ ، ١٩ بالوصف المطول والحديث المؤلم عن ظروف السفن غير الصحية والسفن التي لا تصلح أصلاً لنقل الكائنات الحية ووحشية الضباط والبحارة المسئولين ..... وغير ذلك [٢٥] وذكروا أن أرواح العبيد كانت سوداء مثل جلودهم ، وليس معنى ذلك كانوا يعذبونهم ، بعد أن يستخدموهم في المناجم أو في مزارع قصب السكر، ولكنهم كانوا يحتفظون لهم بوضعية العبيد ، تلك الوضعية التي كانت تجعل منهم مجرد أدوات ومنقولات [٢٦].

ونستطيع أن ندرك مدى ما وصلت إليه قسوة الرحلة من مقاومة ما يفرغ من الرقيق على أرصفة موانئ البرازيل إلى ما شحن من موانئ أنجولا ، فبعد رحلة مؤلمة تستغرق من ٥ إلى ٨ أسابيع تبعاً لحالة الطقس لم يكن يصل إلى مؤانئ البرازيل أكثر من ٧٥% في المتوسط [٢٧].

وقد تحولت محطات تموين السفن ومستوطنات الإرساليات في القرن السابع عشر على طول ساحل أفريقيا الغربي إلى نقط حصينة لحجز الرقيق ، ثم ترحيلهم إلى العالم الجديد ، وقد استمر الأوربيون يحتلون هذه المستوطنات المحصنة والتي كانت فوق أكمات يمكن الدفاع عنها أو على جزر قريبة من الساحل لا يمكن الأفريقيين مهاجمتها ، ومن هذه النقط الحصينة بدأت تجارة الرقيق المنظمة ، وبدأت تتسع وتتحول إلى تجارة شاملة عصبها الإنسان من ناحية أفريقيا ، والمدافع والذخيرة وبعض السلع المصنوعة أو المأكولات أو الذهب أو بعض المعادن من جانب الأوربيين الذين كانوا أيضاً يقايضون على الرقيق بالأسلحة والخمور وبعض السلع الاستهلاكية.

أما عن التجمعات السكانية في غربي أفريقيا والتي انتشرت بها تجارة الرقيق خدمة للرجل الأبيض فتتميز بوجود منازعات تقليدية بينها ، ويمعنى أخر لم تكن تربط هذه التجمعات اهتمامات مشتركة ، كما كان النزاع بينها مستمراً على الأرض والحدود.

والواقع أن عدم المبالاة الذي كان سائداً بين الجماعات الأفريقية وعدم اهتمامها بانتشار الرخاء بين بعضهم وبعض برغم جيرتها والتي لم تكن تجمعها وحدة المصالح أو الثقافة – سهل انتشار تجارة الرقيق ، إذ أخذ تجار الرقيق البيض يبثون الحقد والنميمة بين هذه الجماعات حتى تصطدم بعضها وبعض ، وعندما يدور القتال بينها وتأسر القبائل المقاتلين من القبائل الأخرى يتقدم تاجر الرقيق الأبيض إلى الذين قاموا بأسر أعدائهم مشترياً لهؤلاء الأسرى في مقابل بعض الخمور أو الأسلحة ، ثم يشحن هذه السلع البشرية إلى أمريكا !.

وكانت غالبية دول غربي أفريقيا التي نشب بينها القتال نتيجة تحريض هؤلاء التجار صغيرة في المساحة وقليلة في السكان ، ولكن كانت هناك جماعات لصيد الرقيق تقوم بغاراتها على القبائل المجاورة وخاصة تلك التي تعيش قرب الساحل ، وكان غالبية الرقيق من هذه القبائل ، ولما كانت الجماعات المغيرة تخاف أن تتغلغل في داخل البلاد نجد أن أبعد مسافة لتغلغلها لا تزيد عن مائة وخمسين كيلومتر ، ومن ثم نستطيع أن نقول : إن الرقيق الذي أسر من غربي أفريقيا يشتركون في أصول متشابهة ثقافياً وجغرافياً وإن يختلفون في المظهر والعادات واللغة أو اللهجة[٢٨] وفي منطقة النيل الأبيض ، أيضاً كانت قبائل الشلك والدنكا وغيرها يغيرون بعضهم على بعض ، وفي النهاية يكون أفراد القبيلة المهزومة رقيقاً لصالح القبيلة المنتصرة كما كانت قوات محمد علي في السودان ترسل الحملات إلى هذه المناطق وتعود محملة بالرقيق بجانب العاج والسلع الأخرى[٢٩].

أما عن خطوط التجارة بين أوربا وغربي أفريقيا والعالم الجديد فقد كانت السلع تشحن على السفن من المواني الأوربية إلى موانئ غرب أفريقيا حيث مستودعات الرقيق ، وهناك كانت ترسو سفن أخرى مهيأة خصيصاً لشحن السلع الأدمية مصممة على أن تضم أكبر عدد من العبيد في أقل حيز دون الاهتمام بتوفير أي تسهيلات صحية أو

خدمية إلا الضروري للابقاء على هؤلاء العبيد أحياء ، وكانت هذه السفن تتجه من غربي أفريقيا إلى أمريكا الشمالية والجنوبية ، واستمرت تجارة الرقيق أكثر من أربعمائة سنة مات خلالها ملايين من غربي أفريقيا سواء نتيجة المرض أو التأثر بجروحهم أو نتيجة الازدحام وسوء المعاملة ، ويقدر عدد من مات في الآسر أو في أثناء الشحن بما لا يقل عن مائة مليون شخص ! وكانت أرباح هذه التجارة مرتفعة ومجزية للغاية بحيث تسمح بمثل هذه الخسائر في الأرواح ، وكانت السفن عندما تصل إلى منتهاها تفرغ من بقي حياً من الرقيق ، وكانت هناك أسواق للنخاسة في جزر البحر الكاريبي.

وقد بدأت تجارة الرقيق بمعرفة الأسبان والبرتغال ، ولكن سرعان ما انضم إليهما البريطانيون والفرنسيون والهولنديون وتجار اسكندناوه وغالبية هذه الدول الأوربية هي التي بدأت في تكوين إمبراطوريات لها في العالم الجديد فتبدؤها بالساحل الشمالي لأمريكا الجنوبية أو تلك المنطقة التي تحولت فيما بعد إلى البرازيل وفنزويلا وغينيا البريطانية وكولمبيا ، ثم انتقلت محطات استقبال الرقيق وأسواق بيعه إلى أمريكا الوسطى في بنما وحول خليج المكسيك ، ثم إلى القسم الجنوبي من الدولة التي عرفت فيما بعد باسم الولايات المتحدة الأمريكية.

أما الضلع الثالث من مثلث التجارة فكان يمثل الخط الملاحي الذي يبدأ من موانئ العالم الجديد متجهاً إلى أسواق ومصانع أوربا حاملاً السلع التي أنتجها عمال أفريقيا الغربية في مزارع العالم الجديد ، مثل السكر والبن والتبغ والقطن ، والذهب والفضة.

ومن محطات استقبال الرقيق وتسويقه التي في جزر البحر الكاريبي انتقل العبيد الأوائل إلى أمريكا متغلغلين في المنطقة المدارية حيث كانت المعادن أو المزارع الكبيرة ، وحدث بعد ذلك – أي في القرن الثامن عشر – أن ازداد حجم تجارة الرقيق بازدياد المزارع والمناجم وذلك عن طريقين : إما بالإكثار محلياً (عن طريق التناسل) من الرقيق الذين وصلوا إلى أمريكا ، أو بمضاعفة عدد الأرقاء المختطفين من أفريقيا، وكان من نتيجة

تجمع الأعداد الكبيرة من الأرقاء في الجانب الأمريكي أن تطورت التقاليد الثقافية للرقيق أو أثرت عادات الجماعات الأولية من الرقيق في سلوك الجماعات الأخرى التي تلتهم ، وكان غالبية الرقيق في بدايتها من داهومي وحتى الآن نجد ثقافة داهومي هي الغالبة على المجتمع الزراعي في هايتي ، وكان من نصيب الأرقاء الذين وقعوا في أيدي البيض من بين قبائل اليوريا أن بيعوا في كوبا وشمال شرقي البرازيل ، وهنا نجد عادات اليوريا وثقافتها هي الغالبة بينهم حتى الآن ، أما الأعداد التي أقل حجماً والتي أتت إلى الأمريكتين فيما بعد والتي اختطفت من قبائل غربي أفريقيا الأخرى فقد وجدت أن عليها أن تتأقلم مع العادات السائدة في المجتمعات الأفريقية التي انتقلت إلى أمريكا من قبل(٣٠).

وكانت الرحلة من غرب أفريقيا عبر الأطلنطي لا تقل بشاعة عن الرحلة من داخل القارة إلى الساحل فقد كان الرقيق يشحن ويكدس داخل سفن رديئة التهوية ، كما تكدس البضائع ، وكان الرقيق المشحون بالسفن العابرة للأطلنطي ، والمتجهة إلى الولايات المتحدة يجبر على الرقص حتى ينسى البلاد التي جلب منها ، وكان عقاب من يمتنع عن الرقص الجلد بالسياط(٣١).

كما أن الأرقاء داخل السفينة يكبلون بالأصفاد ويكدسون بين طاولات منخفضة، وكانت الرحلة تستغرق من سبعة أسابيع إلى شهرين ، وقد مات كثير منهم تأثراً بالأمراض لسوء التغذية والرائحة الكريهة بالسفن نتيجة تزاحم الأرقاء بها وعدم نظافتها(٣٢).

أن الأرقاء كانوا يشترون لضخامة حجمهم ، ولقوتهم ، ولوسامتهم ولقد كانوا خلال عملية الاختيار يمرون باختبارات وحشية ووقحة ، وقد انقطعت صلتهم بمجتمعاتهم وأهدرت آدميتهم ، وظل الحال على هذا المنوال حتى التسعينات من القرن التاسع عشر (٣٣).

كانت الوحشية شيئاً عادياً في السفن المحملة بالرقيق عبر الأطلنطي ، كما كان الرجال الموسومون بالنار ، يكبلون أيضاً بالسلاسل داخل السفينة ، وكان المتمردون من الرجال يضربون أمام النساء وكن يغتصبن ، وفي حالة الأوبئة ، أو ندرة الطعام كان

التجار يلقون بالأرقاء أحياء من فوق ظهر السفينة ، ووفقاً لتقديرات ذلك الوقت نجد أن واحد من كل خمسة قد لقوا حتفهم قبل أن يباعوا للزراع الأمريكيين(٣٤).

ويقضي نظام الرق في أمريكا الشمالية بإبقاء الأنماط التقليدية للأنشطة الاجتماعية والسياسية التي كان يمارسها الزنوج في غربي أفريقيا ، وأي تغير في هذه الأنماط يعتبر خروجاً يستحق عليه العبد العقاب ، وقد عمد الرجل الأبيض في أمريكا إلى استعباد العبيد ، ولم يكن مسموحاً للزنوج ، بمزاولة حقوقهم الانتخابية أو شغل أي منصب ، وفي الوقت الذي كانوا فيه عرضة للعقاب بنص القانون لم يكن مسموحاً لهم بالاشتراك بطريق مباشر أو غير مباشر في وضع أو اقتراح القوانين ، أو إبداء الرأي حتى من بعيد ، سواء عند وضعها أو تطبيقها ، بل لم يكن يسمح لهم بحضور جلسات المحاكم اللهم إلا إذا كانت القضية هم طرف فيها مع غيرهم من الزنوج ، ومن ثم كانت المنازعات تسوى عادة خارج النظام القضائي ، وحتى بعد نيل الكثيرين منهم حرياتهم كانت غالبية هذه القيود سارية عليهم وخاصة فيما يتعلق بالحقوق السياسية(٣٥).

أيضاً بريطانا العظمى التي كانت تحتاج إلى ذهب مستعمراتها استخدمت القيود والأسلحة ، والمجازر للوصول إلى هدفها ، واتخذت من غرب أفريقيا ميداناً للحصول على الأيدي العاملة الرخيصة وشجعت قيام الحروب بين القبائل الوطنية ، وقدمت للزعماء الأسلحة النارية والذخائر والتي أمكنها في مقابلها الحصول على الرقيق(٣٦).

وقد دافع الرحالة عن شعوبهم في مجال تجارة الرقيق فهذا لاسيردا الذي استشهد بتاريخ الدومينيكان والجزويت في أنجولا ، وقدم الإحصائيات التي تثبت نشاط بنى جدلته في ميدان التجارة ، وإذا كانت تجارة الرقيق لم تزل قائمة رغم قرارات حكومة لشبونة ، فقد أرجع لاسيردا ذلك إلى طبيعة الحياة الأفريقية ذاتها ، وليس إلى البرتغاليين أنفسهم ، وما موقف سادة الإقطاع والقواد البرتغاليين إلا استجابة لمتطلبات هذه الحياة(٣٧) وهنا يقصد أن البرتغاليين لم يكونوا السبب في تجارة الرقيق في أفريقيا.

وفي السودان استغل محمد علي كل الوسائل اللازمة للحصول على أكبر عدد من الرقيق لإلحاقهم بالجيش سواء عن طريق الغزو المسلح أو جمع العبيد بواسطة مشايخ هذه البلاد ، وإن كان ذلك لم يقلل من الكراهية والعداء بسبب استمرار محمد علي في طلبه إحضار السود من هذه الأقاليم(٣٨).

والجدير بالذكر أن حملات سليم قبطان في النيل الأبيض أتاحت الفرصة للتجار خاصة الأوربيين للملاحة فيه بحجة صيد الفيلة وجمع العاج ، إلا أنهم كانوا يقومون بصيد الرقيق كسلعة رابحة (٣٩) واستطاع "بران روليه" أن يقيم علاقات تجارية على نطاق واسع مع هذه القبائل وجنى منها أرباحاً طائلة وأثار هذا النجاح التجار الأوربيين الذين زاد نشاطهم بعد الكشف عن منابع النيل الأبيض ١٨٣٩ / ١٨٤٢ (٤٠) كما أن إلغاء الاحتكار الاقتصادي أدى إلى زيادة نشاط التجار الأوربيين والعرب لهذه التجارة، حيث أطلق حرية هؤلاء التجار بعيداً عن محمد علي واحتكاره ، وبذلك فالسلطان العثماني أصبح سبباً في ازدهار تجارة الرقيق بإلغائه الاحتكار إرضاء للأوربيين(٤١).

وفي الصومال سمحت السلطات الإيطالية لتجار الرقيق بمزاولة نشاطهم غير المشروع في مدن صوماليا ، وقد بررت موقفها بأن الرق كان قائماً في البلاد بحكم العادات المحلية والأوضاع القائمة ، وأنها لا تدخر جهداً في سبيل حماية الحرية الشخصية للأفراد(٤٢).

كان في السنوات التي بين ١٨٩٠ و١٨٩٧ يرسل العدد الكبير من عبيد الحبشة بواسطة أبي النجا ومن فاشودة بواسطة زكي طومال ومثل ذلك المقدارين كان يرسله عثمان واد أدم من دارفور وجبال النوبة ، وكان هذا الرقيق يباع في سوق المزاد العلني وكان يعامل معاملة سيئة ، فعلى سبيل المثال ما عرف عن أبي النجا أنه استولى في بلاد الحبشة على الآلاف من المسيحيين لبيعهم في سوق الرقيق في السودان ، وكان أغلب أولئك من النساء والأولاد ، وقد بلغت القسوة بأبي النجا ورجاله مبلغاً عظيماً ضرباً بالسياط أثناء سيرهم على الأقدام من الحبشة إلى أم درمان(٤٣).

ومن أسوأ ما كان يعاني منه الرقيق عمليات الخصي "خصي العبيد" ويطلق على هذه العملية اسم "الطواشي" أو "الجب" ، وكان يقوم بهذه العملية راهبان قبطيان في قرية زاوية الدير التابعة لمأمورية أسيوط ، حيث أن أغلب هذه القرية من القبط ، حتى أن بوركهارت أطلق على هذه القرية أنها أكبر مصنع يزود تركيا بهؤلاء الحراس القائمين على عفة النساء ، وكانت الحكومة تبسط حمايتها على الرهبان القائمين بهذه العملية المشينة لأن الرهبان كانوا يؤدون للحكومة إتاوة سنوية ، كما أن هذه العملية كانت تدر ربحاً وفيراً على الرهبان والجلابة ، حيث بلغ ثمن الغلام الخصي في أسيوط ألف قرش ثم يباع بعد ذلك بمبالغ تصل ما بين ١٥٠٠ إلى ٣٠٠٠ قرش مقابل ٣٠٠ قرش قبل الخصي(٤٤).

إلغاء تجارة الرقيق :-

في بداية القرن التاسع عشر أعطت إنجلترا نفسها حق محاربة تجارة الرقيق في العالم ، واستخدمت هذا السلاح لكي تقضي به على أسس الاقتصاد في البلاد التي عقدت النية على احتلالها ، ومن بينها بلاد شرق أفريقيا ، وبدأت إنجلترا تنفذ تلك السياسة وهي ضرورة القضاء على تجارة الرقيق قضاء تاماً ، وإضعاف العرب بشكل يسهل على الدول الأوربية وضع يدها على تلك المناطق.

اعتمدت إنجلترا على أسطولها وقطعه السريعة الحركة ، وكانت هذه السفن التي كانت تجوب البحار العالية لوقف عمليات التهريب (٤٥) وأخرى تقف في أماكن محددة ، وتقوم بالمرور من وقت لآخر أمام السواحل ، وتمكنت إنجلترا من عقد معاهدات مع السلاطين المحليين ، تسمح لها بالتدخل في الملاحة الوطنية ، بدعوى محاربة الرقيق ، مثل هذه المعاهدات التي عقدتها مع سلطان زنجبار ، فأصبح لسفن إنجلترا الحق في تفتيش ومصادرة وإتلاف السفن العربية التي تعمل في تجارة الرقيق ، وكان من حق قباطنة السفن الحربية البريطانية تقديم السفن المصادرة للمحاكمة أمام محاكم أعدتها خصيصاً لذلك في القواعد الحربية البريطانية في عدن أو في رأس الرجاء الصالح ، أو غيرها.

ونظراً لصعوبة أسر السفن العربية في أعالي البحار ، فإن القطع البحرية البريطانية كانت تعلن خروجها على القانون ، وتنفيذ الحكم عليها ، أي تتلفها وهي في أعالي البحار ، وتعود ببحارتها لمحاكمتها ، وتأسر كل من يسافر عليها ، وترسل بهم إلى مؤسسات خاصة في الهند ، أو تسلمهم لرجال التبشير وتهيئهم للخدمة عن الأوربيين(٤٦).

كما عملت بريطانيا على حمل الدول الأخرى على إبطال الرق ووقف الاتجار فيه كما قامت باتخاذ خطوات عملية في هذا الصدد بإرسالها وحدات من أسطولها الملكي لمياه غرب أفريقيا (٤٧).

وتمكنت بريطانيا عن طريق المعاهدات من جمع الكثير من القوى الدولية لإدانة هذه التجارة ، كما تمكنت بمقتضى المعاهدات الحصول منها على حق إيقاف وتفتيش سفنها للتأكد من عدم حملها للرقيق الأفريقي ، وتعاونت دول عديدة في ذلك الوقت من أجل ضبط الرقيق ، وذلك عن طريق تفتيش السفن ، فيما عدا الولايات المتحدة وفرنسا ، اللتين رفضتا حق التفتيش الذي قبلت به البرتغال وأسبانيا.

إلا أن الولايات المتحدة وفرنسا دخلتا هذا الميدان آخر الأمر بعد قيام بريطانيا بجهود دبلوماسية لإقناع الدول بتحويل الأسطول البريطاني حق تفتيش السفن بحثاً عن الرقيق ، وكانتا في أول الأمر ترفضان الاستجابة لهذا المطلب لحاجة الولايات المتحدة بالذات للمزيد من الأيدي العاملة لمزارع القطن وقصب السكر ، ولم تكن الولايات المتحدة مستعدة للدخول ، في أية اتفاقات من شأنها تحديد حجم تجارة الرقيق ، كما أن الحرب التي حدثت في سنة ١٨١٢ بين أمريكا وإنجلترا أدت إلى عدم قيام أية محاولات أمريكية إنجليزية مشتركة للعمل على الحد من تجارة الرقيق الأفريقية(٤٨).

وهناك اتهاماً أمريكياً لبريطانيا بأنها تحاول الظهور بمظهر زعيمة حركة إلغاء الرق ، وكان لهذا الاتهام ما يبرره وبخاصة بعد انعقاد مؤتمر فينا عام ١٨١٥ والذي تمكنت فيه بريطانيا من ان تحصل على لواء الزعامة في معركة مقاومة الرق ، وحق تفتيش السفن التي يشتبه في كونها تحمل رقيقاً والتي كان يعاد تفريغ شحناتها في

سيراليون أو في موانئ الولايات المتحدة حيث محاكم المأموريات المختلفة المقامة هناك منذ بداية عام ١٨١٧ [٤٩].

وفي عام ١٨٣٩ أيضاً أعلن السفير البريطاني في واشنطن أن تجار الرقيق الأسبان والبرتغاليين ، والبرازيليين ، يعتبرون قراصنة ، وخارجين عن القانون ، يتسترون تحت العلم الأمريكي ليعطيهم فرصة الهرب والإبحار باطمئنان ، ونتيجة لهذا الحظر على رعايا وأعلام الدول الأخرى ، أصبحت الفرصة مواتية للسفن التي أصبحت محط أنظار عروض المناقصات ، والمزايدات من قبل الدول الأخرى ، مما حدا بالسفن البريطانية إلى تشديد الرقابة على السفن التي تحمل الأعلام الأمريكية[٥٠].

وفي نفس العام طرأت على الموقف الأنجلو أمريكي بوادر تحسن وذلك عندما رافقت المراكب الإنجليزية مركبين أمريكتين للعبيد إلى نيويورك كغنائم وذلك لمحاكمتهم هناك بدلاً من محاكمتهم أمام محاكم سيراليون الخاصة بمحاكمة تجار الرقيق وفي نفس العام أيضاً أسرت السفن الإنجليزية أكثر من مركبين للعبيد وقادتهم إلى مكتب التسجيل البريطاني بسيراليون.

ولقد أسفر هذا التطور الهام في مجال التعاون البحري من وقوع عقوبات رادعة بالنسبة لسفن شحن الأرقاء ، كما أثار ضجة عندما صرح القائد الإنجليزي بضرورة حجز كل المراكب التي تحمل العلم الأمريكي والمعدة أصلاً للعمل في تجارة الرقيق[٥١].

ولما واجهت تجارة الرق في أفريقيا معارضة من جانب الدول الأوربية ، وبصفة خاصة من جانب بريطانيا التي تزعمت حركة وقف هذه التجارة بعد ان قضى عليها في أوربا ، طلبت من محمد علي أن يقوم بهذا العمل لما له من نفوذ في هذه القارة ، فأرسلت له عام ١٨٣٧ عضو البرلمان البريطاني ، "جون بورنج Bouring" الذي طلب منه ضرورة العمل على إلغاء تجارة الرق في السودان وأخبره بأن ضباطه يقومون بتوزيع الرقيق على الجنود كمرتبات ، فقال له إنه يعلم بذلك ، مع أنه غير موافق على مثل هذه التصرفات ، ووعده باتخاذ الإجراءات التي توقف هذه التجارة [٥٢] وأرسل إلى حكمدار

السودان للعمل على عدم بيع العبيد وإعادتهم إلى أوطانهم ذاكراً له أن هذا يثير ثائرة الإفرنج ويجعلهم يحملون علينا من جديد.

ولما علمت جمعية إلغاء الرق بلندن بما قام به محمد علي تجاه إلغاء الرقيق في السودان أرسلت إليه أحد أعضاء الجمعية "ريتشارد مادن Richard Maden ليقدم الشكر إلى محمد علي ، وكان محمد علي قد أخبره بأن العمل على إلغاء الرق دفعة واحدة يعتبر من الأمور الصعبة لأنه أصبح عادة متأصلة في كيان الأسر الاجتماعي ، فأرسل محمد علي بدوره إلى حكمدار السودان تعليماته من جديد للعمل الجاد على وقف هذه التجارة.

ومن الملاحظ أن محمد علي كان جاداً في ذلك والدليل على ذلك الإجراءات التي اتخذها مع حكمدار السودان ، زيادة على ذلك أنه لم يعد بحاجة إلى الرقيق خاصة بعد أن حدد عدد الجيش بثمانية عشر ألفاً من الجنود وبعد أن فشلت النهضة الصناعية في مصر بسبب منافسة الصناعات الأوربية لها [٥٣] حيث أصدر محمد علي إلى حكمدار السودان في عام ١٨٤٤ أوامر متعددة بخصوص منع صيد السود ، وأعتق بالفعل ٦٠٠٠ ستة آلاف عبد أثناء رحلته إلى السودان دفعة واحدة وأصدر أوامره الشفهية بإلغاء نظام الرق [٥٤] أما عن معاهدة واشنطن ١٨٦٢ بشأن الرقيق فإنه بعد حادثة إعدام أحد تجار الرقيق الأمريكيين عام ١٨٥٨ حدث هبوط كبير في حجم تجارة الأطلنطي نظراً للأثر النفسي الذي تركه في نفوس تجار الرقيق الآخرين ، علاوة على أن ذلك كان إيذاناً بأن قانون ١٨٢٠ الذي أصدره الكونجرس لم يعد حبراً على ورق ، يضاف إلى ذلك تكاتفت جهود مجلس الشيوخ بالولايات المتحدة ، وقادة الأسطول في بذل قصارى جهدهم لتنفيذ قوانين إلغاء تجارة الرقيق ، وما أسفرت عنه هذه الجهود من أسر العديد من سفن الرق العاملة في الأطلنطي ، بالرغم من نشوب الحرب الأهلية الأمريكية ، وسحب الأسطول لذلك نجد أن الولايات المتحدة أخفقت في تنفيذ الاتفاقية ، ذات الأهمية الكبرى لهذا البلد ، ولكن كان مطلوباً لها الاحتفاظ بموانئ الجنوب واستمرت تجارة الرقيق حتى مستهل عام

١٨٦١ ، وأصبحت معظم السفن العاملة بتجارة الرقيق تحت العلم الأمريكي قبل أن يكون لأراء لنكولن التأثير والنفاذ.

ولما تحسنت العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة وإنجلترا أبلغ مكتب الخارجية في ٥ أكتوبر ١٨٦١ برغبة حكومة واشنطن في أن تقوم السفن البريطانية الحربية بفحص أي مركب بعناية متى كان هناك سبب مقبول يدعو للاشتباه فيها [٥٥].

وفي عام ١٨٦٢ توصلت الولايات المتحدة وبريطانيا إلى وضع حد لوقف النزيف البشري المستمر في تجارة الرقيق وتم توقيع معاهدة واشنطن عام ١٨٦٢ ، وبهذا حققت الدبلوماسية البريطانية تقدماً ملحوظاً في مجال مكافحة الرقيق بعد تولي لنكولن الرئاسة ، وقد تضمنت المعاهدة الجديدة حق التفتيش ، وتأسيس محاكم اللجنة المشتركة لكلتا الدولتين ، وقد وقعت في السابع من أبريل من العام نفسه ١٨٦٢ ، ولقد وصفت المعاهدة بأنها أعظم قانون حدث لستين عاماً من العمل في تجارة الرقيق[٥٦].

وفي مصر أخفق سعيد باشا في علاج مسألة الرقيق بسبب تغلغل الرق في كيان السودان الاجتماعي والاقتصادي منذ زمن بعيد كما سبقت الإشارة ، وأن مكافحته تتطلب جهوداً عظيمة ومثابرة طويلة ، في حين أهمل المديرون وسائر المسئولين أوامر إلغاء الرق التي أصدرها سعيد ، ثم إن سعيد نفسه كان مسئولاً لدرجة ما عن هذا الاخفاق عندما أراد عام ١٨٥٩ تشكيل حرس خاص له من السود فاتفق لجلبهم مع "شركة" السيد موسى العقاد ، وهي من أكبر البيوت أو الشركات العربية المشتغلة بتجارة العاج والرقيق في النيل الأبيض بالرغم من أوامره بعدم دخول العبيد مصر وإلغاء أسواقها كما أصدر أوامره إلى حكمدار السودان بالدقة في تطبيق إجراءات منع تجارة الرقيق ، وحذره من استمرارها في مناطق النيل الأبيض.

وقد نجم عن إطلاق حرية الملاحة والتجارة في النيل الأبيض أن ازدهرت تجارة الرقيق أكثر ، وطغى تجار الرقيق في هذه المناطق ، واضطرب الأمن ، وانزعج الأهالي ، وتعطلت التجارة المشروعة في النيل الأبيض ، وأنشئت الشركات التجارية التي ساومت

الحكومة في الخرطوم على احتكار تجارة العاج وهي التجارة التي اتخذوها شعاراً لإخفاء نشاطهم في النخاسة وتجارة الرقيق ، وقد أجابتهم الحكومة إلى مايريدون ، وقد نجم عن تنازل الحكومة عن هذه المناطق لتجار الرقيق أن تلاشي نفوذها ، وأقامت الشركات التي نالت "امتياز" الاحتكار بها سلطات مستقلة عن حكومة الخرطوم ، وكانت تفرض الضرائب على الأهالي ، والحقيقة أن جهات بأكملها في حوض النيل الأبيض قد صارت بعد وفاة سعيد في يناير ١٨٦٣ خارجة كلية عن سلطان ونفوذ حكومة الخرطوم البعيدة نتيجة لتغلغل النفوذ الأجنبي ونشاط تجار الرقيق من الأجانب والعرب على السواء(٥٧).

أما عن تجارة الرقيق في عهد إسماعيل فإنه عندما تولى حكم مصر عام ١٨٦٣ ، اعتزم الانضمام إلى حركة العاملين على تحرير الأرقاء في أنحاء العالم ، وأن يكتسب ثناء الإنسانية في مقاومة تجارة الرقيق ، وبذل جهود كبيرة في هذا السبيل، ففي ١٨٦٣ أرسل إلى موسى حمدي حكمدار السودان يأمره بتعقب تجار الرقيق وحربهم فاستجاب للأمر ، وضبط سبعين سفينة مشحونة بالأرقاء بين كاكا وفاشودة وأطلق سراحهم وأعادهم إلى بلادهم ، واعتقل التجار الذين جلبوهم ولم يفرج عنهم إلا بعد أن أعطوه العهود والمواثيق ألا يعودوا إلى النخاسة(٥٨).

وفي نفس العام حاول إسماعيل أن يجد تعاوناً مع الحكومة الإنجليزية للقضاء على هذه التجارة في مناطق النيل الأبيض ومطاردة قوافل تجاره ، وقد كانت للتيارات الخفية التي تحركها الدول الاستعمارية أثرها في عرقلة جهود إسماعيل لوقف تجارة الرقيق ، فدخل الأجانب السودان وأنشأوا الزرائب والمحطات التي اتخذوا منها قواعد لحملاتهم المسلحة لصيد الرقيق ، وقد احتمى هؤلاء الأجانب بالامتيازات الأجنبية التي تتمتع بها دولهم في مصر فصارت أعلامهم ترفع على مراكبهم ومحطاتهم حتى لا تتدخل السلطات الحكومية في أعمالهم والحد من نشاطهم ، وقد واجهت مصر ذلك بأن طلبت من قناصل الدول ذات الشأن ألا يدخلوا تحت حمايتهم من يسيئ استعمال هذه الزرائب ، أو حماية التجار المشتغلين بصيد الرقيق وتجارته ، وأن يكون للحكومة المصرية الرقابة القوية على

تصدير الأسلحة والذخائر للقضاء على هذه التجارة ، وقامت الإدارة المصرية في السودان بعمليات مسح شامل لتطهير مناطق النيل الأبيض من عناصر الرقيق [٥٩].

ففي ١٨٧٠ أنشأ صمويل بيكر محطة التوفيقية في فاشودة – نسبة إلى محمد توفيق ولي عهد الأريكة الخديوية – لتقوية حامية فاشودة والقضاء على هذه التجارة ، حيث كان بيكر حاكماً على أعالي النيل ونص عقد استخدامه على أن يكون القضاء على تجارة الرقيق من اختصاصه.

ولقد أنشأ إسماعيل ديوان الويركو الذي يختص بتحصيل الضرائب من أصحاب المراكب الذين تعمل سفنهم في النيل الأبيض ، وكان لهذه الضريبة (الويركو) أثرها على التجار حيث أجبروا على دفعها عن زرائبهم إلى الحكومة ، ووافق إسماعيل بل شجع سياسة شراء الزرائب ، وبلغ ما دفعته الحكومة في ذلك زمن "جعفر باشا مظهر" ما يربو عن المائة ألف جنيه ، ولصعوبة إدارتها أجرتها الحكومة إلى العقاد والغطاس[٦٠] إلا أن هذه المحطات التي تم تأجيرها أصبحت فيما بعد مملوءة بالرقيق ، وتم ضبط ثلاثة مراكب عليها ٦٠٠ من الرقيق ، وقاموا بضرب عساكر الحكومة وأصابوا ستة منهم ، كما أطلقوا النار على رعايا الإنجليز [٦١] فصدرت الأوامر بتوقيع العقوبة على من يقوم بجلب الرقيق [٦٣] فقام صمويل بيكر بحملة ضد أبي السعود العقاد وتمكنوا من القبض عليه ومصادرة العاج في جميع شونه ، إلا أن بيكر استخدم العنف والشدة ، كما قام رجاله بكثير من أعمال القتل والنهب والاستيلاء على الأسرى والعبيد[٦٣] وقد شكا العقاد (بيكر) عند الخديوي فطالب بيكر الخديوي بحجزه والتحقيق معه بعد ان شرح له استمراره في تجارة الرقيق [٦٤] مما أدى إلى إرسال الخديوي أوامره بإطلاق سراح الرقيق وإعطائهم حرياتهم [٦٥] ولم يكتف إسماعيل بكل هذه الإجراءات ، بل طلب من حكمدار السودان أن يحرر الرقيق الذين يعملون في جميع المديريات السودانية خدماً [٦٦].

وفي فبراير ١٨٧٤ عينت الحكومة المصرية جوردون Gordon حاكماً على مديرية خط الاستواء بدلاً من بيكر الذي انتهى عقده [٦٧] وفي ١٨٧٥ صدرت أوامر

الخديوي بمنع تجارة الرقيق وضبط المراكب التي بها رقيق ومصادرتها جزاء لصاحبها حتى يمكن محو أثار هذه التجارة المخالفة للإنسانية [٦٨] وضماناً لتنفيذ ذلك أصدر إسماعيل أوامره إلى "جورج غوردون" بإنشاء سلسلة من المحطات العسكرية على النيل الأبيض لمحاربة تجارة الرقيق [٦٩] وعهد إلى حاميتها بتحطيم زرائب تجار الرقيق، وقد أخضعت هذه المحطات جميع السفن لتفتيش دقيق أدى إلى إغلاق النيل الأبيض في وجوه تجار الرقيق [٧٠] إلا أن هذه المحطات لم تستمر طويلاً ، فبعد استقالة غوردون ازدهرت تجارة الرقيق مرة أخرى ، وكانت مراكب الجلابين في النيل الأبيض تحمل الرقيق من مناطق النيل العليا وتفرغ شحناتها عند فاشودة [٧١] وزادت عما كانت عليه من قبل ماعدا ما قام به الزبير باشا الذي قدم ولائه للحكومة وامتنع عن ممارسة هذه التجارة واشترك في فتح سلطنة دارفور التي كانت من أهم مراكز تجارة الرقيق ، وفي عام ١٨٧٧ استدعى غوردون مرة أخرى لهذا الغرض [٧٢].

مما لا شك فيه أن عملية تحريم تجارة الرقيق كانت فرصة سانحة أمام بريطانيا كوسيلة للتدخل في الشئون الداخلية للبلاد ، فأظهرت عدم الرضا عن جميع الخطوات التي اتخذها إسماعيل بشأن العمل على إلغاء تجارة الرقيق ، فعقدت مع إسماعيل معاهدة في ٤ أغسطس ١٨٧٧ اشتملت على ٣٦ بنداً لتحريم جلب الرقيق إلى مصر وتعاون الدولتين على منع وإلغاء الاتجار في الرقيق وتعهدت الحكومة المصرية فيما بعد بعتق الأرقاء وإيجاد أعمال لهم ، وتربية الأطفال منهم في مدارسها ، وأن تنظم لذلك أقلام (مصالح) عتق الرقيق في كل من محافظتي مصر والإسكندرية ، أما في الأقاليم يكون تحت ملاحظة مفتش العموم [٧٣]. وكان الأثر المباشر لعزل الخديو إسماعيل فيما بعد أن استقال غوردون من حكمدارية السودان في ٢٩ يوليو ١٨٧٩، ولكن ترتب على ذلك أن حصل رد فعل كبير في السودان سرعان ما ظهر أثره في انتعاش تجارة الرقيق ، ذلك أن النخاسين (الجلابين) أو تجار الرقيق ما لبثوا أن استعادوا الثقة في أنفسهم فعادوا إلى أوكارهم ، واستأنف البقارة غزواتهم لصيد السود[٧٤].

وفي نهاية عام ١٨٦٩ أمست تجارة الرقيق بين الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة غرب أفريقيا حدثا طواه الزمن ، ألا أن تجارة الرقيق في المستعمرات البريطانية ، والألمانية في كل من غانا وتوجولاند استمرت حتى عام ١٨٩٠ وظلت أسواقها مفتوحة أمام تجارة الرقيق [٧٥]. وبذلك حققت إنجلترا أهدافها بإلغاء تجارة الرقيق ، بل وأصبحت زعيمة العالم في ذلك ، حيث تمكنت بالفعل مع نهاية القرن التاسع عشر من إلغاء هذه التجارة المشينة.

الجدير بالذكر أن تجارة الرقيق في السودان حققت للتجار خاصة تجار مدينة الخرطوم خلال الفترة بين عامي ١٨٧٠ – ١٨٨٠ دخلاً سنوياً قدره ستمائة ألف جنيه من مليون ونصف مليون جنيه قيمة كل صادرات السودان إلى مصر عام ١٨٧٣ ، وقد أصيب سوق الجنوب بضربة كمصدر لرقيق سوق الخرطوم نتيجة لإجراءات الحكومة التي أغلقته في وجه تجار الخرطوم في السنوات العشرة الأخيرة من الحكم المصري للقضاء على تجارة الرقيق [٧٦]. وفي مذكرة شريف باشا التي أرسلها إلي سير إفلين بارنج في ٢١ دسيمبر ١٨٨٣ بيان بجهود مصر في القضاء على تجارة الرقيق ، كما اتهم انصار المهدي بأنهم هم أصحاب هذه التجارة المخزية [٧٧].

ليس هذا فحسب فقد عقدت إنجلترا معاهدة منفردة مع رؤساء القبائل ، ففي عام ١٨٨٤ عقد الميجور "هنتر" مع خمسة من رؤساء القبائل المحيطة "ببربرة" اتفاقية بإلغاء تجارة الرقيق وحق السفن البريطانية مصادرة الرقيق [٧٨] وفي ٢١ نوفمبر ١٨٩٥ تم فرض عقوبات صارمة على كل من يتاجر في الرقيق ، كما يعاقب بالإعدام أو بالأشغال الشاقة من ٥ سنوات إلى ١٥ سنة كل من جب (خصي) رقيقاً أو اشترك في هذا الفعل [٧٩].

وبذلك فإن إنجلترا فعلت كل ما في استطاعتها لتحطيم الاقتصاد الإفريقي لنزولها الميدان الاستعماري والاستغلالي دون أدنى مقاومة ، بل باسم الإنسانية والمدنية وهي مرتدية مسوح القديسين ولم تكن المعاهدات وتفتيش السفن إلا خطة استعمارية[٨٠].

هوامش الفصل الثاني

١- السياسة الدولية ، عدد يناير ١٩٨١ ، ص ٢٢٥.

٢- أحمد طاهر : أفريقيا ، ص ٩٨ ، ٩٩.

٣- د. مصطفى خالدي ، د/ عمر فروخ : التبشير والاستعمار في البلاد العربية ، ص ٢٠٠.

٤- أحمد طاهر ، ص ١٠٤ - ١٠٧.

٥- نفسه.

٦- نفسه ، ص ١٠٠ - ١٠٩.

٧- نفسه ، ص ١٠٠ - ١٠١.

٨- جيمس دفي : المرجع السابق ، ص ٦٠ ، ٦١.

٩- John Harris : Slavery Trade or Sacred trust , London , 1926 , P. , 11, Batten : Africa past and Present , London , 1966 , P.33.

١٠- د. سعد زغلول عبد ربه : تجارة الرقيق وأثرها في استعمار غرب أفريقيا ، المجلة المصرية التاريخية ، المجلد ٢٠ ، ١٨٧٣ ، ص ١٥٤ ، ١٥٥.

١١- جيمس دفي ، ص ٦١ ، ٦٢.

١٢- فرغلي علي حسن : أسيوط في النصف الأول من القرن التاسع عشر ١٨٠٠ - ١٨٥٠ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، آداب سوهاج ، جامعة أسيوط ، ١٩٨٥ ، ص ٢٤٥ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨.

١٣- أندريه ريمون ، ترجمة ، ناصر أحمد إبراهيم ، باتسي جمال الدين : الحرفيون والتجار في القاهرة في القرن الثامن عشر جـ١ ، المجلس الأعلى للثقافة ، المشروع القومي للترجمة ، ٢٠٠٥ ، ص ٢٩٢.

١٤- د. فرغلي علي حسن : التمرد العسكري في مديرية التاكة شرق السودان ١٨٦٥ ، مجلة كلية الآداب بقنا ، العدد الثامن ١٩٩٨ ، ص ٤٢٣.

١٥- د. أحمد أحمد سيد أحمد : تاريخ مدينة الخرطوم تحت الحكم المصري ١٨٢٠ - ١٨٨٥ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٠٧.

١٦- جون نينيه ، ترجمة ، فتحي العشري : رسائل من مصر ١٨٧٩ – ١٨٨٢ ، المجلس الأعلى للثقافة ، المشروع القومي للترجمة ، ٢٠٠٥ ، ص ١٩٩.

١٧- W.E.F . Ward : History of Africa, V.1, London, 1971, pp, 32 - 33.

١٨- د. زهر رياض : تاريخ غانا الحديث ، القاهرة ، ١٩٦١ ، ص ٥٠ ، ٥١.

١٩- Oliver , Ransford : The Slave trade , The story of translantic slavery , London., 1971, pp. 38-39.

٢٠- J.D. Hargreaves : France and West Africa , London , 1976, pp , 39 - 40.

٢١- J.D Anderson : west Africa in the Nineteenth and – Tweentieth Centuries , London 1972 , P,.39.

٢٢- د. زهر رياض ، ص ٥١.

٢٣- د. جلال يحيى : مصر الإفريقية ، مرجع سابق ، ص ١٨٣.

٢٤- نفسه : فجر التاريخ الحديث ، دار الكتب الجامعية ، ١٩٧٦ ، ص ٣٤٦.

٢٥- جيمس دفي ، ص ٦٣.

٢٦- د. جلال يحيى : المرجع السابق ، ص ٣٤٦.

٢٧- جيمس دفي ، ص ٦٣.

٢٨- أحمد طاهر ، ص ١٠١ ، ١٠٢.

٢٩- د. فرغلي علي تسن : قبائل الشلك ، مرجع سابق ، ص ٢٤٨ – ٢٥١.

٣٠- أحمد طاهر ، ص ١٠٢ – ١٠٤.

٣١- Oliver Ransford : Op. Cit., pp. 46 - 47.

٣٢- Goodfry N. Brown : An Active History of Ghana , V. 1 london , 1961 , pp. 60 - 61.

٣٣- Basil Davidon : The African past , 1966, p. 176.

٣٤- J.D. fage : History of west Africa , combridge, 1969, pp. 81 - 83.

٣٥- أحمد طاهر ، ص ١٠٠.

٣٦- Anderson : op. Cit., p. 45.

٣٧- جيمس دفي ، ص ١١٢ ، ١١٣.

٣٨- أحمد بن الحاج أبو علي : مخطوطة كاتب الشونة في تاريخ السلطنة السنارية والإدارة المصرية ، القاهرة ، ١٩٦١ ، ص ١١٨ ، د. فرغلي علي تسن ، ص ٢٥٠.

٣٩- M.F. Shukry : The Khedive Ismail and slavery in the Sudan , Cairo, 1937 – p. 91.

٤٠- د. نسيم مقار : الرحالة في السودان في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، الرحالة "برن روليه" لجنة البيان العربي ، ١٩٦١ ، ص ١٢ ، ١٣.

د. السيد يوسف نصر : الوجود المصري في أفريقيا في الفترة من ١٨٢٠ إلى ١٨٩٩ دار المعارف ، ١٩٨١ ، ص ٥١

٤١- د. محمد فؤاد شكري : الحكم المصري في السودان ١٨٢٠ – ١٨٨٥ ، دار الفكر العربي ، ١٩٤٧ ، ص ١٦٧ ، د. فرغلي علي تسن ، ص ٢٥١.

٤٢- محمد عبد المنعم يونس : الصومال ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٢ ، ص ٧٥.

٤٣- سلاطين باشا ، تعريب ، جريدة البلاغ ، مكتبة الحرية ، أم درمان ، السودان : السيف والنار في السودان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٩ ، ص ٣٦٥.

٤٤- فرغلي على تسن : أسيوط في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، ص ٣٠٧.

٤٥- د. جلال يحيى : مصر الأفريقية ، ص ١٨٤ ، ١٨٥ ، السياسة الدولية ، العدد السابق ، ص ٢٢٥.

٤٦- د. جلال يحيى ، ص ١٨٥.

٤٧- Robert Collins : African History , New York, 1971 , pp. 136 – 137.

٤٨- شكري رحي التاجي : دور بريطانيا في مكافحة تجارة الرقيق في غرب أفريقيا في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، رسالة ماجستير ، آداب عين شمس ص ١٧٧.

٤٩- Fage : Op. Cit., P. 61 – 62

٥٠- التاجي ، ص ١٨٣.

٥١- Edward Chester : Clash of Titans Africa and U.S, Foreign Policy, New York , 1974, pp. 13 – 16

٥٢- د. السيد يوسف نصر : ص ٥١ – ٥٣.

٥٣- نفسه ، ص ٥٤ ، ٥٥ ، د. فرغلي علي تسن ، ص ٢٥١ ، ٢٥٢ ، د. مكي شبيكة : تاريخ شعوب وادي النيل ، مصر والسودان في القرن التاسع عشر الميلادي ، بيروت ، ١٩٦٥ ، ص ٤٧٩، د. محمد فؤاد شكري : المرجع السابق ، ص ١٦٤

٥٤- د. السيد يوسف نصر : الوثائق التاريخية للسياسة المصرية في أفريقيا في القرن التاسع عشر ، دار المعارف ، ١٩٨٠ ، ص ١٣٣.

٥٥- Edward Chester, Op. Cit., PP. 18 – 20

٥٦- التاجي ، ص ١٨٧ ، ١٨٨

٥٧- د. فرغلي علي تسن : قبائل الشلك ، مرجع سابق ، ص ٢٥٣ ، ٢٤٥ ، د. السيد يوسف نصر : الوجود المصري في أفريقيا ، مرجع سابق ، ص ١٣٤ ، دار الوثائق القومية ، دفتر ٥٣٠ معية تركي ، ترجمة الوثيقة ٢ ص ٢٥ في ٢٣ ربيع الأول ١٢٧٩.

٥٨- عبد الرحمن الرافعي : عصر إسماعيل ، جـ١ دار المعارف ط٤ ، ١٩٨٧ ، ص ١٣١.
M.f. Shukry : Op. Cit. ,P. 93

٥٩- د. فرغلي علي تسن ، ص ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، الشاطر بصيلي عبد الجليل : معالم تاريخ سودان وادي النيل من القرن العاشر إلى القرن التاسع عشر الميلادي ، القاهرة ، ١٩٩٥ ، ص ٢٥٧.

٦٠- د. السيد يوسف نصر : الوجود المصري في أفريقيا : ص ١٤٤، د. مكي شبيكة : السودان في قرن ١٨١٩ – ١٩١٩ مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٤٧ ، ص ٨١ ، ٨٢، د. فرغلي علي تسن ، ص ٢٥٧ ، ٢٥٨.

٦١- دار الوثائق القومية ، دفتر ٢٠ عابدين ، وارد تلغرافات ، صورة التلغراف العربي رقم ٨ ، في ٢٧ جمادي الأولى ، ١٢٩٠ من سر صمويل بيكر باشا بالخرطوم إلى دولتلو محمد توفيق باشا.

٦٢- نفسه ، دفتر ١٩ عابدين ، وارد تلغرافات عربي ، وثيقة ٥٧٢ في ٢٥ ربيع الأول ١٢٩٠ من مدير عموم قبلي السودان إلى خيري باشا.

٦٣- د. محمد صبري : الإمبراطورية السودانية في القرن التاسع عشر ، القاهرة ١٩٤٨ ص ٥٥ ، ٥٦.

٦٤- دفتر ١٥ عابدين ، صادر تلغرافات عربي ، وثيقة ٥٢٦ في ٣ جمادي . الثانية ١٢٩٩ من دولتلو محمد توفيق باشا إلى جناب صمويل بيكر باشا بالخرطوم.

٦٥- نفس الدفتر ، وثيقة ٥٩١ في ٣ رجب ١٢٩٠ من أفندينا ولي النعم إلى مدير الدقهلية وثيقة ٥٩٢ في ٣ رجب ١٢٩٠ أمر كريم إلى مديرين الأقاليم عموماً بحري وقبلي.

٦٦- د. السيد يوسف نصر : المرجع السابق ، ص ١٤٤.

٦٧- د. عز الدين إسماعيل : المرجع السابق ، ص ٦١ ، ٦٢.

٦٨- دفتر ٢٢ عابدين ، صادر تلغرافات ، صورة التلغراف العربي رقم ٩١ في ١٤ صفر ١٢٩٢ من سعادة خيري باشا إلى مفتشي أقاليم قبلية.

٦٩- Alan Moorehead : The whit Nile, London, 1963, PP. 171-172

٧٠- د. محمد فؤاد شكري : الحكم المصري في السودان ، ص ١٨١

٧١- نفسه : مصر والسودان تاريخ وحدة وادي النيل السياسية في القرن التاسع عشر ١٨٢٠ – ١٨٩٩ ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٣ ، ص ٢٥٦.

٧٢- د. عز الدين إسماعيل ، ص ٦٣.

٧٣- د. فرغلي علي تسن ، ص ٢٦٠ ، وانظر ، د. السيد يوسف نصر : الوثائق التاريخية ، ص ١٣٤ – ١٤٤ ، ١٤٩

٧٤- د. محمد فؤاد شكري ، ص ٢٥٦.

٧٥- التاجي ، ص ١٩١.

٧٦- د. أحمد أحمد سيد أحمد ، ص ٢٠٧.

٧٧- دار الوثائق القومية ، محافظ مجلس الوزراء ، محفظة رقم ١/٩/و – السودان ، مذكرة شريف باشا إلى سير إفلين بارنج في ٢١ ديسمبر ١٨٨٣.

٧٨- محمد فريد السيد حجاج : المرجع السابق ، ص ٤٠ ، ٤١.

٧٩- د. السيد يوسف نصر ، ص ١٥٧ – ١٦١ .

٨٠- د. جلال يحيى : المرجع السابق ، ص ١٨٦ ، ١٨٧.

obeikandi.com